المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵙⵏⵙⵉ
ⴰⵙⴳⵎⵉ ⵏ ⵜⵙⴷⵓⵔⵉⵏ

النشرة الداخلية

الثلاثاء 24 أكتوبر 2023

العدد 686

في هذا العدد

اجتماعات وقرارات المكتب.....02

الجلسات العمومية.....05

أشغال اللجان الدائمة والمؤقتة 08

برنامج اجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة.....09

أنشطة الرئاسة/ العلاقات الخارجية.....10

▪ اجتماع المكتب رقم 2023/23

ليوم الإثنين 16 أكتوبر 2023

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الإثنين 16 أكتوبر 2023 اجتماعا برئاسة السيد النعم ميارة رئيس المجلس، وحضور الأعضاء، السادة:

▪ محمد حنين	:	النائب الأول للرئيس؛
▪ أحمد اخشيشن	:	النائب الثاني للرئيس؛
▪ فؤاد القادري	:	النائب الثالث للرئيس؛
▪ محمد سالم بنسعود	:	محاسب المجلس؛
▪ ميلود معصيد	:	محاسب المجلس؛
▪ عبد الإله حفظي	:	محاسب المجلس؛

فيما اعتذر عن المشاركة في هذا الاجتماع، السادة:

▪ عبد السلام بلقشور	:	النائب الخامس للرئيس؛
▪ المهدي عثمون	:	النائب الرابع للرئيس؛
▪ مصطفى مشارك	:	أمين المجلس؛
▪ عبد الرحمان وافا	:	أمين المجلس؛
▪ جواد الهلالي	:	أمين المجلس.

القرارات الصادرة عن الاجتماع

← قرار رقم 2023/23/01 بالموافقة على محضر اجتماع المكتب المنعقد بتاريخ 11 أكتوبر 2023.

❖ الأسئلة الشفهية:

← قرار رقم 2023/23/02 بالموافقة على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 17 أكتوبر 2023 المخصصة لمساءلة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، وزارة الشباب والثقافة والتواصل، العلاقات مع البرلمان، برئاسة السيد محمد حنين النائب الأول للرئيس، والسيد جواد الهلالي في أمانة الجلسة.

← قرار رقم 2023/23/03 بإحالة طلبين لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 17 أكتوبر 2023، إلى الحكومة لتحديد الموقف منها طبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، حول:

- "الهجوم الممنهج والتضييق الخطير الممارس على النقابيين بالمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، وتعنت المندوب السامي عن المثول أمام لجنة الخارجية بالمجلس"، تقدم به المستشار السيد نور الدين سليك رئيس فريق الاتحاد المغربي للشغل.
- "حقيقة الفساد المالي والإداري داخل المكتبة الوطنية واستمرار انتهاك الحريات النقابية داخل المؤسسة المذكورة"، تقدمت به المستشارة السيدة زهرة محسين عضو فريق الاتحاد المغربي للشغل.

← قرار رقم 2023/23/04 بإصدار بيان حول الأحداث الجارية في قطاع غزة، بالتوافق مع السادة رؤساء الفرق والمجموعات البرلمانية بالمجلس في اجتماع خاص لهذا الغرض صباح يوم الثلاثاء 17 أكتوبر 2023 على الساعة الحادية عشرة والنصف صباحا، والإعلان عنه في مستهل جلسة الأسئلة الشفهية المنعقدة بعد زوال نفس اليوم.

❖ الفرق البرلمانية:

←قرار رقم 2023/23/05 بالإعلان في الجلسة العامة عن تغيير تسمية الفريق الاشتراكي، الذي أصبح كالتالي: "الفريق الاشتراكي للمعارضة الاتحادية"، طبقا للمادة 81 من النظام الداخلي للمجلس.

❖ اللجان الدائمة:

← قرار رقم 2023/23/06 بالدعوة إلى عقد اجتماع لرئيس المجلس مع السيدة والسادة رؤساء اللجان الدائمة يوم الثلاثاء 17 أكتوبر 2023 على الساعة الحادية عشرة صباحا، للتداول حول ضوابط الحضور في اجتماعات اللجان.

← قرار رقم 2023/23/07 بالموافقة على طلب السيد رئيس الحكومة بخصوص تنظيم لقاء دراسي مشترك بين لجنتي المالية بمجلسي النواب والمستشارين، لعرض ومناقشة تصور الحكومة حول إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، والاتفاق مع مجلس النواب على تحديد يوم الخميس 26 أكتوبر 2023 على الساعة الثالثة بعد الزوال كموعد لذلك.

❖ تقييم السياسات العمومية:

← قرار رقم 2023/23/08 بتوجيه مراسلة إلى الفرق والمجموعات البرلمانية بالمجلس طبقا لمقتضيات المادة 311 من النظام الداخلي للمجلس، بغرض اقتراح مواضيع لإدراجها ضمن جدول أعمال الجلسة السنوية المخصصة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية برسم السنة التشريعية 2023-2024.

❖ الملتقى البرلماني للجهات:

← قرار رقم 2023/23/09 بتأجيل موعد تنظيم الندوة الموضوعاتية بشراكة مع جهة الرباط -سلا- القنيطرة حول "دور الجهة في التنمية الاقتصادية وتحديات النهوض بالاستثمار، جهة الرباط-سلا-القنيطرة نموذجا" إلى غاية فاتح نونبر 2023.

❖ العلاقات الخارجية:

← قرار رقم 2023/23/10 بالموافقة على الدعوة الموجهة إلى السيدة رئيسة لجنة الشؤون الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين بالخارج بالمجلس، السيدة نائلة مية التازي، من طرف رئيسي لجنة الشؤون الخارجية بمجلسي الشيوخ والنواب للبرلمان الإيطالي، للمشاركة في "المنتدى البرلماني لحوارات المتوسط لروما" المزمع عقده يوم 02 نونبر 2023 بالعاصمة روما؛ (أجّل القاء إلى موعد لاحق).

← قرار رقم 2023/23/11 بالمشاركة في الدورة الخريفية للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا المزمع عقدها بييريفان، أرمينيا، أيام 18-20 نونبر 2023؛

←قرار رقم 2023/23/11 بمشاركة البرلمان المغربي في أشغال المؤتمر الخامس والثلاثين الطارئ للاتحاد البرلماني العربي، الذي سينعقد في بغداد، جمهورية العراق، يوم الأربعاء 18 أكتوبر 2023.

للمتابعة:

- وضعية مشاريع ومقترحات القوانين قيد الدرس بالمجلس.

❖ جلسة عمومية مشتركة بين مجلسي البرلمان للاستماع لتصريح رئيس الحكومة.

طبقا لأحكام الفصل 68 من الدستور، عقد البرلمان بمجلسيه جلسة عمومية مشتركة ترأسها السيد راشيد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب والسيد النعم ميارة رئيس مجلس المستشارين، وذلك يوم أمس الإثنين 23 أكتوبر 2023 بمقر مجلس النواب، وخصصت لتقديم رئيس الحكومة لتصريح حول الدعم الاجتماعي المباشر.

وفي مستهل عرضه أكد السيد رئيس الحكومة على أن تفعيل برنامج الدعم الاجتماعي المباشر يعد لحظة تاريخية في المسار المتواصل لتكريس دعائم الدولة الاجتماعية وبناء مغرب التقدم والكرامة، كما أراده صاحب الجلالة الملك محمد السادس.

وأضاف السيد أخنوش، في تصريح أمام مجلسي البرلمان، أن المملكة "أمام فرصة تاريخية، يدشن بها صاحب الجلالة ثورة اجتماعية حقيقية ستشكل جيلا جديدا من التعاقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين، ونواة صلبة لمغرب الغد، من شأنها تعزيز الإحساس بالانتماء للوطن، ورفع منسوب الثقة في المؤسسات، وفي القدرة على النجاح الجماعي".

وأكد أن الحكومة، التي جعلت من التوجيهات السامية لجلالة الملك في العديد المحطات، منهاجا وبوصلة لها، شرعت منذ اليوم الأول لتحملها المسؤولية في تنزيل مشروع تعميم الحماية الاجتماعية على جميع المغاربة، بداية من النجاح في تنزيل مرحلته الأولى المتعلقة بتعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، مع نهاية سنة 2022، والشروع في تأهيل المنظومة الصحية الوطنية، ثم الانتقال اليوم لمرحلته الثانية المتعلقة بتعميم الدعم الاجتماعي المباشر.

وشدد على أن الشغل الشاغل اليوم للحكومة هو التنزيل الأمثل لهذا الورش الوطني، "الذي بقي في السابق حبيس تعدد المتدخلين والبرامج الاجتماعية"، مشيرا إلى أن الحكومة عملت على الرفع من وتيرة الاشتغال بالجدية والفاعلية اللازمتين، ووفق منهجية واضحة غايتها إنجاح هذا الورش في أحسن الظروف وفق أجندة زمنية محددة.

وأشار السيد أخنوش إلى أنه تنفيذا للتعليمات الملكية السامية، وتطبيقا لمقتضيات القانون الإطار المتعلق بالحماية الاجتماعية، وتكريسا لمضامين البرنامج الحكومي، عكفت الحكومة على إعداد الإطار العملي والزمني والميزانياتي لهذا البرنامج، وكذا تحديد كيفيات وشروط تنزيله، مع استكمال منظومة استهداف المستفيدين منه وتأمين الاعتمادات المالية لاستدامته، وذلك وفق مقاربة تشاركية وتنسيق محكم بين جميع القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية المعنية.

وخلص إلى أن هذا الورش الملكي الكبير، يوازي من جهة بين التضامن الاجتماعي باعتباره قيمة نبيلة متوارثة تعكس الهوية المغربية، وبين ترسيخ المبادرات الملكية الهادفة لمواصلة المسار التنموي للمملكة وتحقيق الإقلاع الاقتصادي المنشود، من جهة أخرى. ومع

❖ جلسة عمومية مشتركة لتقديم مشروع القانون المالي للسنة المالية 2024.

طبقا لأحكام الفصل 68 من الدستور، عقد البرلمان بمجلسيه جلسة عمومية مشتركة يوم الجمعة 20 أكتوبر 2023 بمقر مجلس النواب ترأسها السيد راشيد الطالبي العلمي رئيس مجلس النواب والسيد النعم ميارة رئيس مجلس المستشارين، وخصصت لتقديم الخطوط العريضة لمشروع قانون المالية للسنة المالية 2024، من طرف السيدة نادية فتاح وزيرة الاقتصاد والمالية.

وبهذه المناسبة ألقت السيدة الوزيرة عرضا أوضحت في مستهله أن مشروع قانون المالية لسنة 2024 يأتي في سياق وطني استثنائي على إثر الزلزال العنيف الذي عرفته المملكة مؤخرا، وما خلفه من خسائر في الأرواح والممتلكات والبنيات التحتية، وفي ظرفية دولية صعبة يطبعها اللايقين في ظل استمرار الضغوط التضخمية والتوترات الجيوسياسية، ما أثر بشكل بالغ على آفاق الاقتصاد العالمي.

وأبرزت أن هذا المشروع يستجيب للتحديات القائمة والتي يجب العمل على التصدي لها، عبر التنفيذ الحازم والفوري لتوجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس، سواء في ما يتعلق بإعادة بناء وتأهيل المناطق المتضررة من زلزال الحوز، أو مواجهة إشكالية ندرة المياه أو توطيد أسس الدولة الاجتماعية وغيرها من التحديات.

وأكدت الوزيرة أن الحكومة عازمة على أن تجعل من مشروع قانون المالية لسنة 2024 تجسيدا للتوفيق الأمثل بين طموحات المملكة وإمكانياتها الذاتية، بشكل يسمح بتعزيز مناعة المنظومة الاجتماعية والاقتصادية من خلال اعتماد مقاربة شاملة تقوم على أربعة محاور تتمثل في مباشرة التنفيذ الفوري الفعال لبرنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من الزلزال، والمضي في مسار تكريس أسس الدولة الاجتماعية والارتقاء بالمسار التنموي، ومواصلة الإصلاحات الهيكلية، وتعزيز استدامة المالية العمومية.

فبالنسبة للمحور الأول، أكدت السيدة فتاح أن الحكومة قررت فتح اعتمادات بقيمة 2.5 مليار درهم من مخصصات الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة عن الزلزال من أجل تتبع وتمويل عملية صرف المساعدات الاستعجالية لفائدة المتضررين وتأهيل الطرق وتوسعتها وإعادة تأهيل المراكز الصحية والمؤسسات التعليمية المتضررة، إضافة إلى تقديم الدعم للفلاحين لإعادة تشكيل القطيع الوطني ودعم الشعير والأعلاف المركبة بالمناطق المتضررة.

وأضافت أن الحكومة ستعمل أيضا على توطيد تدابير مواجهة التأثيرات الظرفية التي زادت حدتها في السنوات الأخيرة، لاسيما تزايد الضغوطات التضخمية وأزمة الجفاف وندرة المياه، مبرزة أنه سيتم توطيد تدابير دعم المواد الأولية الفلاحية والأعلاف، وتطوير سلاسل الإنتاج والتوزيع في إطار استراتيجية الجيل الأخضر التي ستواصل الحكومة تنزيلها في سنة 2024، وكذا تسريع تنزيل مختلف مكونات البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي عبر تحديد اعتمادات مالية إضافية بقيمة 5 مليارات درهم برسم مشروع قانون المالية، لتبلغ الاعتمادات الإجمالية المتوقعة ما يفوق 18 مليار درهم.

وبخصوص المحور الثاني، أبرزت أن الحكومة تعمل على التفعيل التدريجي لبرنامج الدعم الاجتماعي المباشر، مشيرة إلى أن تكلفة هذا البرنامج برسم سنة 2024 تبلغ ما يناهز 25 مليار درهم، سيتم تمويلها عبر المساهمة التضامنية على الأرباح والدخول الخاصة بالمقاولات، إلى جانب العمل على عقلنة ونجاعة برامج الدعم الاجتماعي الموجودة حاليا، خاصة إصلاح نظام المقاصة باعتمادات بقيمة 16.4 مليار درهم .

وأضافت أن الحكومة ستواصل تأهيل المنظومة الصحية الوطنية، حيث سيستفيد قطاع الصحة والحماية الاجتماعية من دعم إضافي يبلغ 2.6 مليار درهم، لتبلغ الميزانية الإجمالية المخصصة للقطاع في إطار مشروع قانون المالية الجديد ما يناهز 31 مليار درهم.

وبالنسبة لمجال التشغيل، لفتت السيدة فتاح إلى أنه سيتم إحداث 50 ألفا و34 منصب شغل برسم مشروع قانون المالية لسنة 2024، مقابل 48 ألفا و212 خلال سنة 2023، مؤكدة على مواصلة الحكومة تنزيل النسخة الثانية من برنامج "أوراش" بغية بلوغ هدف 250 ألف منصب شغل، وإجراء تقييم شامل لبرنامج "فرصة."

كما ستعمل الحكومة في إطار مشروع قانون المالية على مواصلة الوفاء بالتزامات الحوار الاجتماعي، لاسيما تنزيل الاتفاقات الموقعة بهدف تحسين أجور موظفي مجموعة من القطاعات، ما سيكلف الميزانية العامة للدولة، بحسب الوزيرة، نفقات إضافية تقدر بـ 4.2 مليار درهم سنة 2024، حيث سيبلغ مجموع الاعتمادات المخصصة لتنزيل التزامات الحوار الاجتماعي حوالي 10 مليارات درهم.

وبخصوص مواصلة الإصلاحات الهيكلية، ولا سيما ما يتعلق بالنهوض بالاستثمار، أكدت الوزيرة أن الحكومة ستواصل المجهود الاستثماري للدولة وتحفيز الاستثمار الخاص، مبرزة أن مجهود الاستثمار العمومي سيبلغ 335 مليار درهم برسم مشروع قانون مالية 2024، مما يمثل زيادة بـ 35 مليار درهم مقارنة بسنة 2023.

كما أكدت أن الحكومة تولي، من خلال مشروع قانون المالية الجديد، عناية خاصة لتنزيل المخططات الاستراتيجية القطاعية، عبر مواصلة تنزيل الاستراتيجية الطاقية ومشروع "عرض المغرب" وخارطة الطريق الاستراتيجية للقطاع السياحي.

وفي ما يتعلق بالمحور الرابع، أكدت السيدة فتاح أن الحكومة ستعكف على مواصلة إصلاح المالية العمومية عبر إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية، خاصة عبر اعتماد قاعدة ميزانياتية جديدة تروم التحكم في المديونية في مستويات مقبولة، وكذا توسيع نطاق القانون التنظيمي لقانون المالية ليشمل المؤسسات العمومية المستفيدة من موارد مرصدة أو إعانات الدولة.

وخلصت وزيرة الاقتصاد والمالية إلى أنه، وفي ضوء المتطلبات التمويلية لتنزيل مختلف الأوراش والبرامج المذكورة، وأخذا بعين الاعتبار الظرفية الدولية التي يكتنفها عدم اليقين بشأن آفاق نمو الاقتصاد العالمي، فإن مشروع قانون المالية لسنة 2024 يهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي يقدر بـ 3,7 في المائة، مع حصر معدل التضخم في 2،5 في المائة وعجز الميزانية في 4 في المائة. المصدر: ومع

❖ لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

عقدت اللجنة اجتماعا يوم أمس الإثنين 23 أكتوبر 2023 خصص للبت في التعديلات والتصويت على مشروع قانون رقم 98.18 يتعلق بالهيئة الوطنية للصيادلة، وكذا مشروع قانون رقم 07.22 يتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة.

وقد تمت المصادقة على المشروعين بالإجماع كما تم تعديلهما.

ويندرج المشروع الأول في إطار إعادة النظر بصفة جذرية في المقتضيات الواردة في الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.453 الصادر في 25 ذي الحجة 1396 (17 دجنبر 1976) التي أصبحت متجاوزة ولا تستجيب للتحولات والتغيرات التي شهدتها مهنة الصيدلة منذ 1976 إلى الوقت الحالي، وتتمثل أساسا في الارتفاع الكبير لعدد الصيادلة المزاولين للمهنة سواء في القطاع العام أو الخاص، والتأطير القانوني للمهنة من خلال القانون رقم 17.04 الصادر في 30 من شوال 1427(22 نوفمبر 2006) بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة، والأدوار الجديدة للصيدلي في المنظومة الصحية.

وبصفة عامة يروم المشروع تعزيز مهام الهيئة الوطنية للصيادلة، بحيث تضمن العديد من المقتضيات الهادفة إلى تعزيز المهام المنوطة بالهيئة سواء تلك المتعلقة بمهام المرفق العام أو المتعلقة بالدفاع عن المهنة والحماية الاجتماعية وتشجيع البحث العلمي والتطوير والابتكار في المجال الصيدلي.

كما أقر المشروع مجموعة من المقتضيات المتعلقة بحسن تدبير مالية الهيئة الوطنية للصيادلة، ونص كذلك على إجبارية التدقيق والافتحاص السنوي للحسابات من طرف خبير محاسب، وتوسيع تكوين الهيئة الوطنية للصيادلة لتضم أجهزة جديدة من خلال إحداث مؤتمر مجالس الهيئة، كما تم إعادة النظر في تسمية وعدد مجالس قطاعات الصيدلة وتأليف المجلس الوطني.

أما مشروع قانون رقم 07.22 يتعلق بإحداث الهيئة العليا للصحة فيندرج في إطار تعزيز دعامة الحكامة في ورش إصلاح المنظومة الصحية من خلال تفعيل مقتضيات المادة 32 من القانون الإطار 06.22 المتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية التي نصت على إحداث هيأة عليا للصحة.

وتعتبر هذه الهيأة شخصا اعتباريا من أشخاص القانون العام تساهم في ضمان استمرارية عمل الدولة في المجال الصحي وتتولى مهمة التأطير التقني للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وتقييم جودة خدمات المؤسسات الصحية بالقطاعين العام والخاص، وكذا إبداء الرأي في التوجهات العامة والسياسات العمومية في الميدان الصحي على المدى القريب والمتوسط والبعيد، وتقديم المقترحات والتوصيات.

❖ **لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.**

- الأربعاء 25 أكتوبر 2023 على الساعة الثالثة بعد الزوال:

✓تدارس موضوع "حيثيات وتداعيات اعتماد النظام الأساسي الجديد لموظفي التعليم".

❖ **لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية**

- الخميس 26 أكتوبر 2023 على الساعة الثالثة بعد الزوال/ القاعة 11 بمجلس النواب.

✓يوم دراسي مشترك مع لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب يخصص لعرض ومناقشة تصور الحكومة بخصوص إصلاح القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية.

❖ بيان صادر عن مجلس المستشارين حول الأحداث في قطاع غزة وتمت تلاوته في بداية جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 17 أكتوبر 2023.

بقلق عميق وتأثر إنساني بالغ يتابع مجلس المستشارين بالمملكة المغربية التطورات المأساوية للأوضاع في قطاع غزة ومحيطه جراء التصعيد الخطير، مما خلف حصيلة مؤلمة في صفوف المدنيين الأبرياء بين قتيل وجريح ومشرد ونازح، وكذا تدمير البنيات التحتية للقطاع وحرمان ساكنته من أبسط مستلزمات الحياة الكريمة والآمنة، مما يتنافى مع مقتضيات القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

وإن مجلس المستشارين، إذ يستحضر، بكل اعتزاز، المواقف التاريخية المشهودة للمملكة المغربية تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، رئيس لجنة القدس، في سبيل نصرة الشعب الفلسطيني والحرص على صيانة الوضع القانوني والتاريخي القائم في مدينة القدس والحرم القدسي الشريف؛

وإذ يثمن عاليا جهود المملكة الموصولة والمندرجة في نطاق علاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف، والمتسقة مع المرجعيات الدولية والعربية، من أجل إيجاد حل سلمي عادل وشامل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي قائم على أساس حل دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في أمن وسلام؛

وإذ يعتبر أن ما يجري في المنطقة من تطورات خطيرة لم يسبق لها نظير، إنما هو إفراز لانسداد الأفق السياسي للقضية الفلسطينية، ونسف لأفق حل الدولتين، وهو بذلك يضرب في الصميم كل فرص السلام الشامل والعادل والدائم.

فإن مجلس المستشارين يؤكد ما يلي:

- أولا: تجديد المواقف الثابتة للمملكة المغربية والداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني الشقيق، والمتشبثة بتحقيق السلام العادل والشامل كخيار استراتيجي لا محيد عنه لشعوب المنطقة التواقة إلى مستقبل آمن ومزدهر؛
- ثانيا: التعبير عن القلق الشديد من هذا التصعيد غير المسبوق والانشغال العميق بما ينطوي عليه من تداعيات آنية ومستقبلية وخيمة، مثلما يرفض المجلس رفضا باتا إلحاق الأذى وقتل المدنيين ونهج أساليب الترهيب والتجويع والحرمان من الاستشفاء وغيرها من صور العقاب الجماعي؛
- ثالثا: دعوة القوى الدولية الفاعلة إلى العمل سريعا على احتواء هذا الصراع ووقف إطلاق النار حقنا لدماء الأبرياء، وتجنيب المنطقة ككل مزيدا من أسباب الاحتقان والتوتر الذي يقوض فرص السلام المنشود؛
- رابعا: حث المجتمع الدولي على إعادة تنشيط مراقبته وتتبعه للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وبذل مزيد من الجهود الجادة والحقيقية لإحياء مسلسل السلام بالارتكاز على الشرعية الدولية والقانون الدولي، وبما يؤمّن للشعب الفلسطيني تجسيد حقه غير القابل للتصرف في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وفق حل الدولتين المتوافق عليه دوليا؛
- خامسا: مناشدة تقديم الدعم للوكالات الأممية المتخصصة والمنظمات الإنسانية الدولية ومدّها بكل الوسائل الضرورية من أجل مواصلة القيام بمهامها النبيلة درءا للكارثة الإنسانية التي تهدد الشعب الفلسطيني، خاصة أهالي قطاع غزة.

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف:53728134 (212+)

الفاكس:537728134(212+)

البريد الإلكتروني:Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني:www.chambredesconseillers.ma